النظرية الاقتصادية الكلية الكينزية

النموذج الإقتصادي الكلي الكينزي

قبل البدء في دراسة النموذج الكنزي أو ما يسمى بالمدرسة الإقتصادية الكلية الكنزية، وجب علينا أولا التطرق لأهم فرضيات هذه المدرسة والتي كانت أغلبها نقد للنموذج الكلاسيكي، نلخصها في النقاط التالية:

أولا: أهم الفرضيات التي جاء بها الاقتصاد الكينزي

إن أغلبية الأسس التي قام عليها كينز ينطلق من انتقادات للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن اهمها مايلي:

- **رفض كينز فكرة التشغيل التام للإنتاج:**

يرى بان الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن ولكن في حالة من التشغيل التام (ليست كل عناصر الإنتاج مستغلة إي توجد هناك بطالة)حيث حسب كينز يكون الاقتصاد في حالة توازن وفق ثلاثة احتمالات:

1- التوازن الناقص:

وهو ذلك التوازن الذي يتحقق عند مستويات ادني او اقل من مستوى التشغيل التام ، يعني ان هناك بطالة إجبارية وليست اختيارية (عند كينز تسمى هده الحالة حالة التوازن او الوضعية العادية للاقتصاد)

2- التوازن المثالي:

وهو التوازن الذي يتحقق في حالة التشغيل التام أي كل عناصر الإنتاج مستعملة (هذه هي حالة التوازن عند الكلاسيك) ، أما بالنسبة لكينز فهي حالة مؤقتة لأنه سرعان ما يرجع الاقتصاد إلى حالة الخلل أو اللاتوازن نتيجة لزيادة الطلب عن عناصر الإنتاج

3- التوازن الزائد:

وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى التشغيل التام حيث في هذه الحالة عناصر الإنتاج المتوفرة لا تكفي لسد الطلب الكلي وفي هده الحالة تظهر لدينا بطالة اختيارية لان جهاز العرض وصل إلى طاقته القصوى (هده الحالة عند كينز هي حالة مؤقتة أيضا)

- **رفض كينز فكرة الرشادة الاقتصادية :**

والتي تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق .

- **يأخذ كينز من الوحدات النقدية اساس للتقييم:**

يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي عند كينز وبالتالي اختفاء فكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية .

- **رفض كينز فكرة حيادية النقود:**

بالنسبة اليه النقد يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار ولكن اذا كان هدا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون التشغيل التام لعناصر الإنتاج فهدا سيحفز المنتجين على الرفع في طاقات الإنتاج وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو التوازن وهنا تظهر لدينا فكرتين من هذا الافتراض الكينزي .

- إن الزيادة في حجم النقد المتداول (الكتلة النقدية) يؤثر على الأسعار التي بدورها تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج .
- بالنسبة لكينز ليس كل ارتفاع للمستوى العام الأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهدا الارتفاع إن يدفع بالاقتصاد الى مستويات التشغيل التام وعند كينز يسمى بالتضخم الصحي وقدر بـ2%.

- **انتقاد فكرة ان النقد لا يطلب لذاته:** وذلك الانتقاد لفكرة اليقين والدراية التامة للأفراد والمؤسسات (الرشادة الاقتصادية)، فعند كينز النقود وسيط للمبادلات ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة ايضا .
- **انتقاد كينز اليد الخفية:** (غير موجودة).

- **انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**: (تدخل الدولة) ، حيث ان ازمة 1929 دفعت بكينز الى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع .
- **انتقاد كينز لفكرة الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق:** وبالتالي انتقاد فكرة التطابق الدائم بين الاستثمار والادخار I=S ودلك لان كينز يرى بان النقود التي تدخل الى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدتهم النقدية.
- في النهاية نجد انك ينز انتقد اهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهي **قانون ساي للأسواق** (العرض يخلق الطلب)، ولذلك نجد انك كينز قد ركز على ما سوف يطلب والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية وهو مايعرف عند كينز بالطلب الفعال .

- **مبدأ الطلب الفعال:**

إن كينز من خلال نظريته العامة في 1936 حاول البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها ،حيث ذكر في كتابه (هدف دراستنا هو اكتشاف العوامل المحددة لظاهرة البطالة) ،حيث يرى في تحليله لهده الوضعية ان حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل

(الطلب على العمل والعرض عليه) ، وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

كما يضيف ايضا ان حجم العمالة يتحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي مع العلم ان الانتاج يتوقف بناءا على كل من الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهدا ما يعرف بالطلب الفعال.

ببساطة الطلب الفعال " الطلب على السلع الاستهلاكية + الطلب على السلع الاستثمارية الذي تطلب مختلف القطاعات وعليه فان الطلب الفعال = الرغبة +القدرة على الشراء ،ويمكن صياغة معادلة الطلب الفعال في الشكل التالي:

الطلب الكلي = الطلب على السلع الاستهلاكية (c)+الطلب على السلع الاستثمارية (i)

وهدا ما يعرف عند كينز بالتوازن الاقتصادي الكلي لنموذج يتكون من قطاعين ويمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم:(17): شكل التوازن الاقتصادي الكلي عند كينز

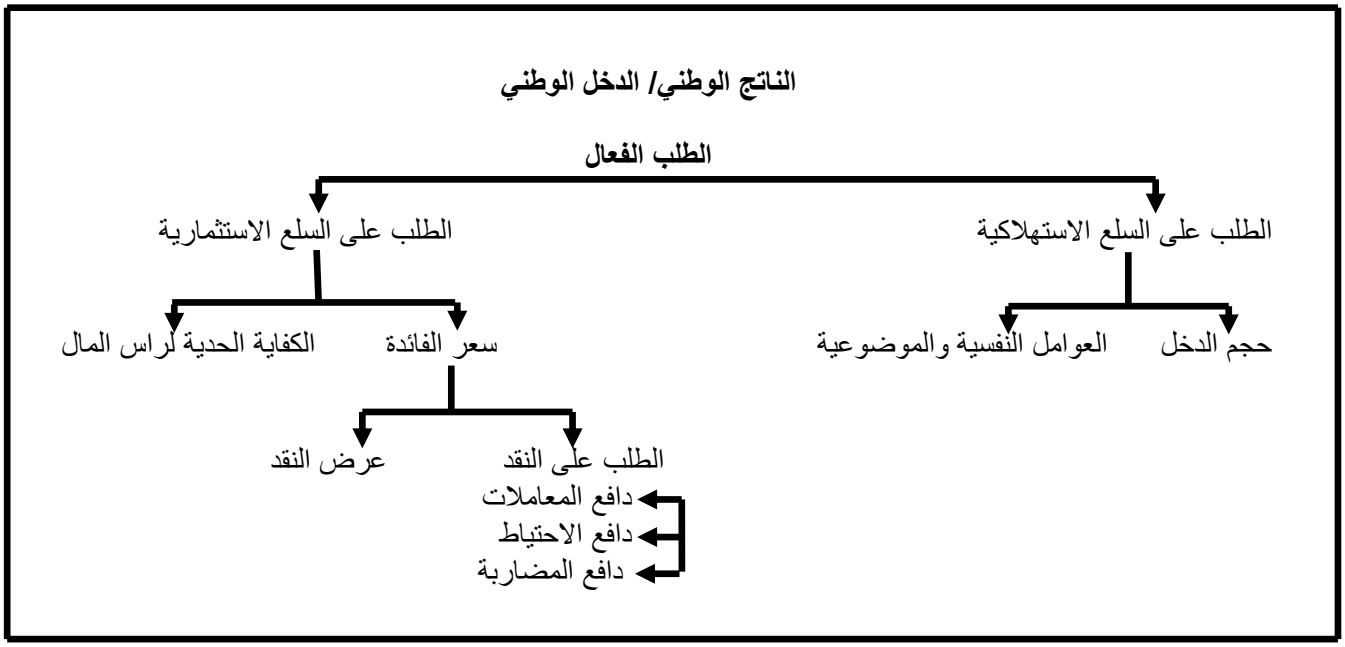

ولكن مع تدخل الدولة وانفتاحها على العالم الخارجي اصبح قانون الطلب الكلي يصاغ بالشكل التالي :

الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية (C) + الطلب على السلع الاستثمارية (I)+الطلب على قطاع الحكومة +طلب قطاع العام الخارجي(x)

حيث ركز كينز على طلب السلع الاستهلاكية(طلب قطاع العائلات او الافراد) بحكم انه بشكل اهم مركبات الطلب الفعال ، ثم الاهتمام بالطلب على قطاع الاستثمار يليها طلب قطاع الحكومة (الانفاق الحكومي واخيرا الصادرات

لدلك نجد بان كينز نظرا لاهتمامه بالقطاع الاستهلاكي انطلق اولا بدراسة دالة الاستهلاك .

ثانيا: دالة الاستهلاك (الطلب على الاستهلاك C)[6]

يقصد بالاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك C كمتغير تابع و الدخل y كمتغير مستقل ويعتبر كينز اول اقتصادي اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية حيث اعتبر ان العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح علاقة ثابتة ومستقرة .، حيث ان دالة الاستهلاك توضح حجم الانفاق الذي يرغب المستهلك في انفاقه وعليه فان الانفاق يمثل دالة في الدخل y حيث تصاغ دالة الاستهلاك رياضيا بالشكل التالي:

$$C=a+by$$

C :الاستهلاك

a :الاستهلاك التلقائي (يشير الى الانفاق الاستهلاكي عندما y=0

b:الميل الجدي للاستهلاك(ميول المستهلكين المرتبطة بتغير الدخل)

Y:الدخل

وبما ان قطاع العائلات هو الدي يقوم بوظيفة الاستهلاك هدا يعني ان الفرد يستطيع ينفق من دخله المتاح وعليه فان دالة الاستهلاك تصاغ بالشكل النالي :

$$C= a +By_d$$

حيث:

Y_d: الدخل التصرفي المتاح لدى الفرد يحسب بالعلاقة التالية:

$$Y_d =y-tx+tr$$

Tx: الضرائب على الدخل.

Tr: التحويلات.

1- الميل الحدي للاستهلاك: MPC

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الانفاق الاستهلاكي c نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او مشتقة الدالة

يعبر اقتصاديا (السلوك التصرف) الذي يستجيب له المستهلكون لاي تغير في الدخل.

يحسب MPC بطريقتين:

أ- ادا كانت البيانات منفصلة : $Mpc=\frac{\Delta c}{\Delta y}=\frac{C_2-C_1}{y_2-y_1}$

ب-ادا كانت البيانات متصلة (في شكل دالة)

$$M_{PC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$$

[6] ساكر محمد العربي، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، بدون مكان نشر.

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل لنا :

$C= a +b_y$

مشتق الدالة بالنسبة ل Y:b = $MPc =\frac{\Delta c}{\Delta y}$

البرهان الرياضي للميل الحدي للاستهلاك MPC:

لدينا :

$c= a +b_y$.....1

اذا تغير y بمقدار Δy ⟸⟹تتغير C بمقدار Δc نعوض التغير في المعادلة 1

$C=c+ \Delta c$

$Y=y+ \Delta y$

$C+ \Delta c= a +b(y- \Delta y)$

$c+ \Delta c= a +b_y+b \Delta y$

$c+ \Delta c=c+b \Delta y$

$\Delta c=b \Delta y$

$B=\frac{\Delta c}{\Delta y} =MPc$

حيث $0>b<1$

$a>0$

2- الميل المتوسط للاستهلاك APC:

وهو يعرف على انه الجزء من الدخل المستهلك منسوبا الى الدخل نفسه اي نسبة الاستهلاك بالنسبة للدخل حيث

$APc=\frac{a}{y}$

C=الاستهلاك

Y=الدخل

$C= a +b_y$

$APc=\frac{a+by}{y} =\frac{c0}{y} +b$

العلاقة بين APc و MPc :

هنالك علاقة تربط " Apc " بـ " Mpc " وهي على النحو التالي :

لنفرض دالة الإستهلاك معرفة كالتالي : $C=a+by_d$

$$Apc=\frac{C}{y}=\frac{a}{y}+\frac{by}{y}\Leftrightarrow Apc=\frac{C}{y}=\frac{a}{y}+b\Leftrightarrow Apc=\frac{C}{y}=\frac{a}{y}+Mpc$$

بما أن : $Mpc<Apc\Leftrightarrow 0<\frac{a}{y}$

نلاحظ من قانون الميل المتوسط للاستهلاك ان العلاقة بين y وAPc هي علاقة عكسية.

ثالثا: دالة الإدخار S

إن دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يستلزم دراسة الإدخار وهذا الإرتباط بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الإستثماري.

فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك.

وعلى هذا فالدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن :

$$Y = C + S$$

$$Y = a + by + s \Leftrightarrow S = y - a - by = -a + (1-b)\,y$$

$$\boxed{S = -a + (1-b)\,y}$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

a : إدخار مستقل عن الدخل.

S : الإدخار.

Y : الدخل التصرفي.

(1-b) : الميل الحدي للإدخار و الذي يعبر عن مقدار التغير في الإدخار نتيجة التغير الحاصل في الدخل و يرمز له بالرمز (Mps) حيث : $Mps = \frac{\Delta s}{\Delta y}$

- كما يمكننا تعريف الميل الوسطي للإدخار و الذي يمثل نسبة الإدخار إلى الدخل الو سطي حيث يرمز له بالرمز $\mathbf{A_{PS}}$ أي أن : $Aps = \frac{S}{Y}$

$$Aps = \frac{-a}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-a}{y} + 1 - b = \frac{-a}{y} + Mps \Rightarrow A_{PS} = \frac{-a}{y} + Mps$$

وبما أن : $\frac{-A}{Y} < 0$ فإن : $Aps < Mps$ (18)

*** العلاقة بين : Apc و Aps وبين Mps و Mpc :**

$$Y = C+S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = Apc + Aps$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = Mpc + Mps$$

اي اذا تغير الدخل بوحدة واحدة سيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي للادخار وهدا حسب سلوك الافراد.

ملاحظات:

- عندما يكون $y_d=o$ يكون $C= a$ اي ان الافراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لان هناك عوامل اخرى غير الدخل تحدد حجم الانفاق (c) ويكون مصدر تمويل هدا الانفاق هو السحب من الارصدة المدخرة سلفا وهذا ما يفسر الاشارة السالبة للادخار وذلك للدلالة عن عملية سحب المدخرات(حجم المدخرات يتناقص).
- عندما يكون يكون $c=yd$ يكون $s=o$ بمعنى ان الافراد في الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لانه لا يكفي الا للاستهلاك ومنه يصبح الادخار $s=o$ ويمكن ترجمة ذلك بان الافراد عند مستويات معينة من الدخل لاينظرون الى حجم المدخرات والزيادة فيها بل الى تحقيق الاشباع من السلع من السلع والخدمات النهائية .
- وبالتالي يمكن القول بان الادخار يتحدد اولا عند الكلاسيك اما عند كينز يتحدد الانفاق الاستهلاكي اولا وما تبقى يوجه للادخار.